

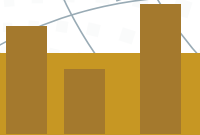
برنامج تطوير  
القطاع المالي



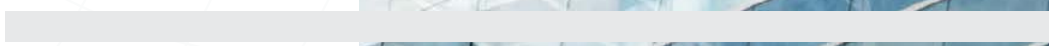
رؤية  
VISION  
2030  
المملكة العربية السعودية  
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي لبرنامج  
تطوير القطاع المالي

2022



# برنامج تطوير القطاع المالي



# سنة الكم للكم





خادم الحرمين الشريفين  
**الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود**  
(حفظه الله)

”إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة“





سمو ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء  
ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

## الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

«بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى  
إلى أن تكون محركا لاقتصادنا وموردا إضافيا لبلادنا»



# المحتويات

07	كلمة رئيس لجنة تطوير القطاع المالي
09	كلمة أعضاء لجنة تطوير القطاع المالي
12	تطلعات 2023
15	التقنية المالية
21	تطوير السوق المالية
25	سوق أدوات الدين
32	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
37	التنظيمات في القطاع المالي
42	التثقيف المالي

## كلمة معالي

### رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي



**وزير المالية**  
رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

معالي الأستاذ  
محمد بن عبدالله الجعدان

تستمر المملكة في المضي نحو إنجاز سلسلة من التحولات الكبرى في مختلف المجالات، وهي ثمار لمستهدفات رؤيتها الطموحة وبرامجها التنفيذية ومشاريعها العملاقة، التي تستهدف زيادة معدل النمو وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته، بالشكل الذي يحقق تطلعات قيادتنا الحكيمة.



ولتطوير سوق مالية متقدمة، تم إطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة، التي تسعى إلى تنويع المنتجات المتاحة للتداول في السوق المالية السعودية، كذلك إطلاق خدمة مقاصة اتفاقية إعادة الشراء في السوق المالية السعودية من قبل شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، أيضا الربط مع (يورو كلير)، مزود خدمات ما بعد التداول بالسوق المالية السعودية من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع).

إضافة إلى ذلك، حققت المملكة أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء والتي بلغت 72% مقارنة بالدول الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتحافظ بذلك المملكة على مكانتها كثاني أكبر دول المنطقة من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال عام 2022، ومستحوذة على 31% من إجمالي المبالغ المُستثمرة في المنطقة مقارنة بـ 21% في عام 2021.

وعلى صعيد توفير منتجات مالية متنوعة تلبي احتياجات القطاع والمواطنين والمقيمين، وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، وتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل.

وختاماً، أتقدم بالشكر والعرفان للقيادة الرشيدة بدعمها المستمر عبر توجيهاتها السديدة، في ظل الظروف الراهنة، كما أشكر كل من أسهم في تحقيق تلك الإنجازات الزاخرة للقطاع المالي منذ انطلاق هذا البرنامج في العام 2018م، والذي أدعو الله أن يواصل العمل على تحقيق أهدافه.

ويسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي للعام 2022 الزاخر بالإنجازات، والذي يعكس حجم الجهود الكبيرة التي بذلها شركاء البرنامج، والأداء المتميز الذي أسهم في تحقيق العديد من الإنجازات وتقديم أفضل الخدمات المالية للمواطنين والمستثمرين، على الرغم من سلسلة التحديات التي تمر بها الدول.

وقد ساهمت السياسات التي نفذتها الحكومة بحسب توجيهات القيادة الرشيدة- في تحطيم الاقتصاد السعودي لهذه التحديات، متفوقاً على العديد من اقتصادات الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، فضلاً عن تحقيقه تطورات إيجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، متجاوزاً بذلك التوقعات المحلية والدولية؛ ولعل من أبرز الإنجازات للعام 2022م صدور الموافقة الكريمة على إطلاق الخطة التنفيذية لاستراتيجية التقنية المالية التي تبعتها صدور الإطار التنظيمي المُحدّث للبيئة التجريبية التشريعية لاستقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية. فقد شهدنا ارتفاعاً في عدد شركات التقنية المالية، حيث وصل عددها إلى 147 شركة حسب تقرير فنك السعودية. ولمواكبة المملكة الخطى المتسارعة التي تشهدها التطورات العالمية وتقديم أفضل الخدمات المالية للمواطنين والمقيمين جاء إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة.

كما تُرجمت الجهود المبذولة في تطوير سوق مالية متقدمة بتحقيق المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م، حيث احتلت المركز الأول في مؤشري رسمة سوق الأسهم وحقوق المساهمين، كذلك شهدنا زيادة في الدرجات لـ 49 شركة وصندوقين (17 شركة في السوق الرئيسي و 32 شركة في السوق الموازي (نمو) وصندوق استثمار مغلق، وصندوق مؤشر متداول) خلال عام 2022م.





# كلمة أعضاء

## لجنة تطوير القطاع المالي



وزير الاستثمار

معاللي المهندس  
خالد بن عبدالعزيز الفالح

في عام 2022م، وبينما عانى العالم من يقايا تبعات جائحة كورونا، ومن اضطرابات جيوسياسية، أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم عالمياً، وتباطؤ نمو اقتصادات العديد من الدول، تميزت المملكة، بحفاظها على بيئة اقتصادية استثنائية تستند إلى نظام مالي متين، ومحافظتها على قوة ائتمانية سيادية بتصنيف A1. كما شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعاً في وتيرة الإدراج خلال عام 2022م، حيث شهدت 51 إدراج. واستمرت المملكة، كذلك، في دعم تطوير وتمكين قطاع التقنية المالية، حيث شهد العام تزايداً في عدد شركات التقنية المالية في المملكة لتصل إلى 147 شركة، كما شهد العام نمواً قياسيماً في استثمار رأس المال الجريء. وقد أسهمت إنجازات القطاع المالي في أن تصبح المملكة أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً، متفوقةً بذلك على توقعات المنظمات العالمية، بناتج محلي بلغ 8,7%، الأمر الذي عزز جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولتمكين القطاع المالي من دعم نمو الاستثمارات، قامت وزارة الاستثمار، بالشراكة مع العديد من الجهات ذات العلاقة، بالعمل على جذب عددٍ من المؤسسات المالية العالمية إلى السوق السعودية. وسُئسهم هذه المؤسسات، بإذن الله، في توفير خيارات تمويل مبتكرة، وبناء شركات تعزز من تكوين رأس المال، كما ستدعم نقل وتوطين الخبرات والمعرفة في المجال المالي، للإسهام في دفع عجلة تنمية الاقتصاد في الحاضر والمستقبل. كما شاركت الوزارة في صياغة عدد من الإصلاحات التشريعية، التي حسّنت البيئة الاستثمارية في المملكة، وأسهمت في توسيع قاعدة المستثمرين.

وستواصل الوزارة مساعيها، مع شركائها كافة، لجعل القطاع المالي في المملكة أكثر جاذبية وتطوراً، ليكون عنصر دعم لنمو القطاعات الأخرى، تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار.



وزير الاقتصاد والتخطيط

معاللي الأستاذ  
فيصل بن فاضل الإبراهيم

حققت المملكة إنجازات نوعية خلال السنوات الماضية، والتي برهنت على نجاح حكومة المملكة العربية السعودية من خلال رؤية المملكة 2030م بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود - حفظهما الله -. ونجحت باعتبارها أحد أبرز خطط التحول العالمية الأكثر طموحاً في التاريخ الحديث. حيث واصل الاقتصاد السعودي أداءه الإيجابي للربع السادس على التوالي، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 8.6% خلال الربع الثالث من عام 2022م، حسب تقديرات الهيئة العامة للإحصاء. كما تجاوز أداء الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي مستويات ما قبل الجائحة بتحقيق نمو إيجابي في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل 5.6% في الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي يشهده في كافة القطاعات والأنشطة. وللقطاع المالي أهمية بالغة كممكن رئيس لمرحلة التعافي بعد الجائحة من خلال الحفاظ على متانة واستقرار القطاع المالي ومستويات السيولة، وعلى المدى البعيد من خلال تحقيق أهداف البرنامج التطويرية والتنموية في مجالات التقنية والابتكار في التمويل الرقمي، ولتحقيق مستهدفات الرؤية.



# كلمة أعضاء

## لجنة تطوير القطاع المالي

خلال عام 2022م، واصل البنك المركزي السعودي (ساما) جهوده في دعم برنامج تطوير القطاع المالي، وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي، من خلال العمل مع شركاء البرنامج على تنفيذ عددٍ من المبادرات، كان أهمها إطلاق إستراتيجية التقنية المالية بعد اعتمادها من مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى أن تكون المملكة موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية. كما ساهم البنك المركزي في تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي عبر الترخيص لثلاثة بنوك رقمية خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الترخيص لـ 13 شركة تقنية مالية في عام 2022م؛ ليصبح إجمالي شركات التقنية المالية المرخصة 30 شركة. وبهدف اختبار المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، ودعماً للقطاع الخاص؛ صرّح البنك المركزي من خلال البيئة التجريبية التشريعية لعشر شركات تقنية مالية، منها تسع شركات متخصصة في مجال المصرفية المفتوحة، وشركة في نشاط تمويل رأس المال العامل. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك المركزي معمل المصرفية المفتوحة؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة. وفيما يخص قطاع التأمين في المملكة، فهو قطاع واعد ويتوقع له نمو كبير في ظل المقدرات والفرص الاقتصادية، وما يزال هناك حاجة إلى تضافر الجهود مع الجهات ذات العلاقة؛ لتغطية فئات التأمين الأخرى خلف التأمين الإلزامي. ولتطوير قطاع التأمين وتعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني، عمل البنك المركزي على تشجيع عمليات الاندماج وإتاحة فرص الاستثمار الأجنبي، حيث تم الترخيص لأول فرع لشركة تأمين أجنبية في المملكة؛ لتعزيز التنافسية، ونقل وتبادل الخبرات في القطاع.



محافظ البنك  
المركزي السعودي

معالي الأستاذ  
أيمن بن محمد السيارى

استكمالاً لما حققته هيئة السوق المالية من إنجازات خلال الأعوام الماضية في ظل رؤية المملكة 2030، جنباً إلى جنب مع شركاء النجاح في برنامج تطوير القطاع المالي، ضاعفت الهيئة جهودها خلال العام 2022 لتطوير السوق المالية. إذ عملت الهيئة على الرفع من مستوى عمق واتساع السوق المالية من خلال طرح وإدراج المزيد من الشركات، ونفذت مجموعة من المبادرات الرامية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وزيادة مستوى السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيه، ليكون جاذباً للمصدرين والمستثمرين. وعلى صعيد التقنية المالية، اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية التقنية المالية الهادفة إلى دعم جميع أنشطة التقنية المالية وتطوير بنيتها التحتية، كما اعتمدت الهيئة أول إطار تنظيمي لتمويل الملكية الجماعية؛ لتمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة وتوفير قنوات جديدة للتمويل والاستثمار. وستواصل الهيئة جهودها لتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي وكل ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.



رئيس مجلس  
هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ  
محمد بن عبدالله القويرى



# كلمة أعضاء

## لجنة تطوير القطاع المالي

حققنا في عام 2022 نمواً قياسيًّا في التمويل الإقراضي والرأسمالي وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ ساهمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» من خلال الشركة السعودية للاستثمار الجريء، بتحقيق المملكة للمركز الثاني في عدد وقيمة صفقات الاستثمار الجريء على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة نمو 108% خلال الفترة من بداية العام الجاري 2022 إلى نهاية الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 بمبالغ وصلت إلى 3 مليارات و68 مليون ريال. وشهد عدد المستثمرين المشاركين في الجولات الاستثمارية لصالح شركات ناشئة سعودية نمواً استثنائياً بنسبة وصلت إلى 83% من بداية العام الجاري 2022 إلى نهاية الربع الثالث؛ محققاً رقماً قياسيًّا جديداً بإجمالي 97 مستثمراً، حيث وفرنا حلولاً تمويلية محفزة بصرف أكثر من 2.85 مليار ريال واستفادة أكثر من 2,500 منشأة حتى الربع الثالث من عام 2022.



محافظ الهيئة العامة  
للمنشآت الصغيرة  
والمتوسطة

سعادة الأستاذ  
سامي بن إبراهيم الحسيني

بواصل صندوق الاستثمارات العامة وشركاته التابعة المساهمة في توسيع وتعميق السوق المالية في المملكة، انطلاقاً من شراكته الاستراتيجية مع برنامج تطوير القطاع المالي.

حيث شهد عام 2022م حصول صندوق الاستثمارات العامة على درجة استثمارية في تصنيفه الائتماني الأولي، ونشر إطار التمويل الأخضر للصندوق. وقد توجت هذه الجهود بإصدار صندوق الاستثمارات العامة أولى سنداته الخضراء بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي تشمل سندات باستحقاق 100 عام، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم. كما حصل الصندوق على قرض مجمع يعد الأكبر من نوعه على مستوى العالم، بقيمة 17 مليار دولار أمريكي، من مجموعة بنوك دولية.

كما يستمر الصندوق في برنامجه لإعادة تدوير رأس المال بما يتماشى مع استراتيجيته لتنويع وتنمية الاقتصاد السعودي. فبحلول منتصف شهر ديسمبر، أدرج الصندوق ست شركات بقيمة سوقية مجمعة تبلغ أكثر من 50 مليار دولار أمريكي في تداول السعودية مما ساعد في زيادة وزن المملكة العربية السعودية في مؤشرات MSCI / FTSE وعزز من دخول مزيد من التدفقات النقدية إلى السوق.

وقد دعم صندوق الاستثمارات العامة تطوير إطار عمل لعمليات تعتبر الأولى من نوعها في السوق المالية السعودية مثل الإدراج المزدوج لشركة أمريكانا للمطاعم وأول عملية طرح مسوقة بالكامل لشركة الاتصالات السعودية.

كما يساهم صندوق الاستثمارات العامة في دعم وتحسين قطاع إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية عن طريق توزيع جزء من أصول الصندوق ليتم إدارتها من قبل مدراء الأصول المحليين. كما يعمل الصندوق على جذب شركات الأصول الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب في المملكة العربية السعودية.

يستمر برنامج تطوير القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال تحقيق العديد من الإنجازات التي تقوم بدور محوري في تطوير القطاع مثل إطلاق استراتيجية التقنية المالية لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال تماشياً مع رؤية المملكة 2030.



رئيس إدارة التمويل  
الاستثماري العالمي في  
صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الأستاذ  
فهد بن عبدالجيل السيف



مدير عام برنامج  
تطوير القطاع المالي  
أمين اللجنة

سعادة الأستاذ  
فيصل بن محمد الشريف





# تطلعات 2023





## تطلعات البنك المركزي السعودي للعام 2023م

إكمال تطوير منظومة المصرفية المفتوحة في المملكة لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من إطلاق خدماتها للمستفيدين خلال العام 2023 مما سيساهم بتطوير منتجات جديدة ومبتكرة وترفع من التنافسية بالقطاع المالي

العمل مع شركاء البرنامج على تنفيذ مبادرات استراتيجية التقنية المالية لبناء قطاع مالي متنوع وشامل ومبتكر وجذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية لتصل إلى 150 شركة في المملكة في عام 2023

استمرار مواكبة أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية بما يحافظ على مكانة المملكة ويساهم في تعزيز متانة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم الاقتصاد وتحفيز الاستثمار

دعم نمو القطاع المالي من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز دخول مؤسسات مالية جديدة تقدم المنتجات والخدمات المتنوعة والمبتكرة والمستدامة التي تراعي احتياجات المستفيدين، مع إدارة المخاطر المصاحبة لها بما يساهم في حماية حقوق القطاع المالي والمتعاملين فيه ودعم نمو القطاع الخاص

## تطلعات هيئة السوق المالية للعام 2023م

رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16.5% بنهاية العام 2023م

تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 20.1% بنهاية العام 2023م

رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 27.4% بنهاية العام 2023م، وذلك عبر تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية، وتعميق قطاع صناديق الاستثمار، وزيادة جاذبيته لعامة المستثمرين، ورفع فاعليته كقناة استثمارية مؤسسية





# إعداد خطة الاقتراض السنوية للعام 2023م بالتعاون بين المركز الوطني لإدارة الدين ووزارة المالية

لضمان إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة  
وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر

استمراراً للتنوع بين مصادر  
التمويل الداخلية والخارجية

الاستمرار في الاقتراض بهدف سداد أصل الدين المستحق وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية،  
بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية  
والبنية التحتية

## الأكاديمية المالية

تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي من خلال:

ترسيخ الثقة في القطاع من خلال حلول  
التدريب والتطوير المعترف بها دولياً والمتوافقة  
مع البيئة المحلية والتي تعزز التميز المهني  
والممارسات الأخلاقية

دعم تقدم القطاع المالي في المملكة العربية  
السعودية من خلال توفير حلول وتقنيات مبتكرة  
وفعّالة لتنمية العاملين في القطاع

الارتقاء بمستوى قدرات العاملين في القطاع  
المالي في المجالات ذات الأولوية من خلال  
تطوير وتقديم برامج متخصصة لسد الثغرات  
في الجدارات

وضع المعايير والشهادات المهنية والمحتوى  
المخصص لخدمة احتياجات التعلم والتدريب  
للعاملين في القطاع وتطويرهم المهني

تمكين التدريب المهني المستمر، وتعزيز العلاقات مع قادة القطاع والعاملين لدعم الجهود الجماعية  
المبذولة لتنمية الموارد البشرية المستدامة





# التقنية المالية



# إطلاق الخطة التنفيذية لإستراتيجية التقنية المالية

والتي تهدف إلى:

أن يكون الابتكار في الخدمات المالية  
المعتمد على التقنية هو الأساس

أن تصبح المملكة موطناً ومركزاً  
عالمياً للتقنية المالية

زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة  
في المملكة إلى 230 شركة بحلول عام  
2025م

تعزيز الابتكار في القطاع المالي  
من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة  
في مجال التقنية المالية

رفع نسبة حصة المعاملات غير النقدية لتصل إلى 70% بحلول عام 2025م

## افتتاح مركز التقنية المالية

تمكين شركات التقنية المالية بهدف  
بناء بنية تحتية قوية لمنظومة قطاع  
التقنية المالية

مقر لشركات التقنية المالية في المملكة  
العربية السعودية يهدف لتقديم فرص  
التعاون، والتواصل، والابتكار لمجتمع  
التقنية المالية السعودي

تساهم في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، أحد برامج رؤية السعودية 2030،  
والتي تتمثل في تعزيز مساهم شركات التقنية المالية في قطاع الخدمات المالية بما يدعم  
تنمية الاقتصاد الوطني



# الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث برأسمال 1.65 مليار ريال

صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث عن طريق تحالف عدد من المستثمرين من المنشآت والأفراد، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية برأسمال يبلغ 1.65 مليار ريال، والذي يأتي امتداداً للدعم المستمر من القيادة الرشيدة لمختلف القطاعات، ومنها القطاع المالي ليصل إجمالي البنوك الرقمية المرخصة من البنك المركزي السعودي 3 بنوك رقمية.

## تحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية في البنك المركزي السعودي وإتاحة التقديم للشركات خلال أي وقت في السنة

والذي يهدف إلى:

جذب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية

تمكين المؤسسات المالية المرخصة والشركات الناشئة من تقديم طلبات الانضمام على البيئة التجريبية التشريعية في أي وقت خلال العام

تسهيل تبني الخدمات المالية الجديدة في القطاع المالي بشكل آمن وسريع

منح المؤسسات المالية المزيد من المرونة والسهولة، وفرصة التقدم إلى البيئة التجريبية عند جاهزيتها لتقديم نماذج أعمال مبتكرة للعملاء في القطاع المالي

تمكين الجهات التشريعية من تبني العديد من الخدمات والمنتجات من خلال إصدار التعليمات والقواعد التنظيمية

الاستفادة من التقنية الحالية أو الجديدة لتقديم منتجات أو خدمات مالية مبتكرة إلى الأسواق السعودية

إطلاق العديد من المنتجات للعملاء في القطاع المالي بالاستفادة من تجارب الشركات التقنية المالية المصروفة لها في البيئة التجريبية التشريعية



# 147 شركة نشطة في قطاع التقنية المالية في المملكة

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية 147 شركة نشطة<sup>1</sup> من وذلك انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموّه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة.

## عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل هيئة السوق المالية

وفي عام 2022م استقبلت الهيئة 86 طلب تصريح تجربة التقنية المالية. ويضم مختبر التقنية المالية حالياً 29 شركة تقنية مالية مرخص لها.

وتستهدف الهيئة استمرار زخم التقدم لتصريح أعمال التقنية المالية وتقديم الدعم في التصريح لها بما يخدم تطوير قطاع التقنية المالية وتنوع نماذجها.

## عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل البنك المركزي

حتى نهاية العام 2022م، قام البنك المركزي السعودي بالتريخ لـ 30 شركة تقنية مالية تعمل بمختلف أنشطة التمويل، والتأمين، والمدفوعات. ويضاف إلى ذلك وصول تصاريح شركات التقنية المالية بنهاية العام لعدد 59 شركة تعمل في الأنشطة التي يُشرف عليها البنك المركزي.

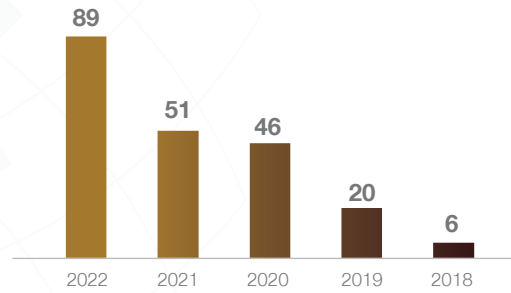
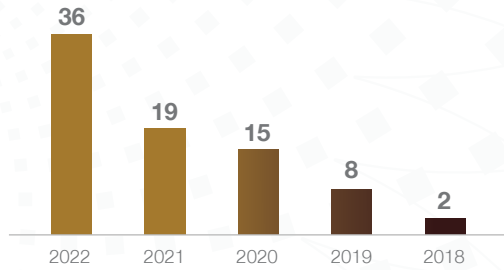
حيث يستهدف البنك المركزي السعودي تطوير الممكّنات الداعمة لتحفيز الابتكار بنماذج عمل التقنية المالية، وزيادة عدد الشركات بهذا القطاع الواعد تحقيقاً لمستهدفات استراتيجية التقنية المالية.

## عدد شركات التقنية المالية المرخصة والمصرحة من قبل البنك المركزي السعودي

2022	2021	2020	2019	2018
30	17	14	0	0
59	34	32	20	6

المرخصة  
المصرحة

## عدد تصاريح تجربة التقنية المالية الممنوحة



## إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة

الذي بدوره يساهم في تمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة، وفق أفضل الممارسات العالمية. وقد تم التركيز في هذه النسخة الأولى من خدمات المصرفية المفتوحة على خدمة معلومات الحساب Account Information Service، على أن يكون التركيز في النسخة الثانية على خدمة إنشاء المدفوعات Payment Initiation Service.

1. 89 مرخص/ مصرح من البنك المركزي السعودي و36 مرخص من هيئة السوق المالية و 22 لانتطلب تصريح أو ترخيص.





# إطلاق خدمة نقاط البيع بين السعودية وقطر عبر الشبكة الخليجية للمدفوعات

والتي بدورها ستمكن:

المساهمة في تحقيق مستهدفات  
برنامج تطوير القطاع المالي

حاملتي بطاقات «مدى» و«نابس»  
من تنفيذ عمليات نقاط البيع في  
البلدين

تقديم خيار الدفع من خلال بطاقات  
الحسم المباشر للشبكة الخليجية عبر  
أجهزة نقاط البيع في دول المجلس

السماح لعملاء البنوك في دول مجلس  
التعاون لدول الخليج العربية من تنفيذ  
السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي،  
وذلك بالعملة المحلية للدولة المضيفة

## إصدار ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوئائق البنكية

والتي ستساهم في:

تحديد الشروط التي يجب على البنوك  
مراعاتها عند إصدار اللوائح البنكية

رفع جودة الخدمات الإلكترونية  
المقدمة لعملاء القطاع البنكي

إلزام البنوك بإتاحة خدمة التحقق  
الإلكتروني للوائح البنكية الصادرة  
إلكترونياً أو ورقياً

تيسير التعاملات المالية، وتوفير  
الوقت والجهد؛ للحصول على اللوائح  
والشهادات البنكية، وإضفاء الثقة في  
صحة اللوائح الصادرة إلكترونياً





# اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية

والذي يساهم في:

تمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني

مواكبة الثورة التقنية المتسارعة في السوق المالية

دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية

أول إطار تنظيمي يُمكن انتقال نموذج عمل التقنية المالية من البيئة التجريبية (مختبر التقنية المالية) إلى البيئة المستدامة في السوق المالية

تنظيم طرح الأسهم بواسطة مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية

تمكين الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من التخرج من مختبر التقنية المالية والحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن

تنظيم متطلبات حفظ مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب للأموال العملاء التي تتسلمها في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وفتحها للحسابات الاستثمارية وتشغيلها





# تطوير السوق المالية





# تقدم المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسوق المالية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م. وارتفع ترتيب المملكة في تسعة مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت 3 مؤشرات على الترتيب ذاته مقارنةً بالعام 2021م.

حلت المملكة في المرتبة الثانية في مؤشري الأسواق المالية ورأس المال الجريء

احتلت المملكة على المركز الأول في مؤشري رسملة سوق الأسهم وحقوق المساهمين

لتكون بذلك قد حلت في أحد المراتب الثلاث الأولى في 6 مؤشرات من أصل 12 مؤشر ذي علاقة بالسوق المالية على مستوى مجموعة العشرين

حصلت المملكة على المرتبة الثالثة في مؤشري الطرح العام الأولي ومجالس الإدارة ضمن مجموعة العشرين

## صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام الشركات الجديد

تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار

تعزيز المنظومة التشريعية للشركات بأفضل التجارب والممارسات الدولية

المساهمة في استدامة الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك الشركات العائلية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية مستدامة

تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات، وتكريس العمل المؤسسي





## إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء في السوق المالية السعودية

والذي يساهم في:

تعزيز عمق أسواق الصكوك والسندات  
في المملكة العربية السعودية

تطوير سوق مالية متقدمة لتلبية  
الاحتياجات المختلفة للمستثمرين

تعزيز الشفافية، وتحويل السيولة من  
أسواق الإقراض غير المضمونة إلى  
أسواق الإقراض المضمونة

دعم وصول المشاركين في السوق إلى  
السيولة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية  
وتقليل مخاطر السوق الإجمالية

## اكتمال الربط مع مركز الإيداع الدولي (يورو كلير)

والذي يساهم في:

تمكين المستثمرين الدوليين من تسوية أدوات  
الدين الصادرة محلياً، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر  
من التوافق التشغيلي في السوق

إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين من الاستفادة  
من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي

توسيع قاعدة المستثمرين؛ لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، وتحقيق مستهدفات إستراتيجية  
برنامج تطوير القطاع المالي في إطار دعم تنمية السوق الثانوية، من خلال زيادة سيولة أدوات الدين  
الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية



# إطلاق العقود المستقبلية لأسهم المفردة

والذي يساهم في:

تنويع المنتجات المتاحة للتداول في  
السوق المالية السعودية

تمكين المستثمرين المحليين  
والدوليين من التحوط وإدارة مخاطر  
محفظةهم بكفاءة أعلى

دعم الجهود المبذولة من خلال برنامج  
تطوير القطاع المالي لتطوير سوق مالية  
متقدمة في المملكة العربية السعودية  
وبالأخص سوق المشتقات

ضمان توافر السيولة لتلبية متطلبات  
السوق، والحفاظ على نزاهة السوق،  
وتعزيز الإدارة الفعالة للمحافظ  
الاستثمارية

## إدراج 49 شركة وصندوقين في السوق المالية السعودية عام 2022م

من خلال زيادة عدد الإدراجات في السوق السعودية، التي تساهم في:

إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية  
لعموم المستثمرين ودعم نمو  
الشركات وإستدامتها

تنمية القطاعات الجديدة والواعدة  
وتوفير قنوات التمويل لها ضمن  
مسااعي دعم الاقتصاد

جاءت الإدراجات الجديدة على نحو 17 شركة في السوق الرئيسي و32 شركة في السوق الموازي (نمو) وصندوق  
استثمار مغلق، وصندوق مؤشر متداول حتى بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق المالية بنهاية  
2022م 269 شركة مدرجة، بالإضافة إلى 7 صناديق مؤشرات متداولة وصندوقين استثمار مغلق.

## إكمال أول إدراج مزدوج لشركة أجنبية (شركة أمريكانا) في السوق المالية السعودية

نتيجة للجهود الرامية لدفع السوق المالية السعودية بأن تكون بيئة جاذبة للاستثمار وسوقاً منفتحة للمستثمرين  
والمصدرين الأجانب على حدٍ سواء، سعياً إلى الوصول للريادة الإقليمية والعالمية بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية  
للهيئة.

حيث عملت الهيئة على فتح السوق المالية بشكلٍ تدريجي، بدءاً من:

فتح المجال للشركات الأجنبية بشكل  
تدريجي بالسماح بالإدراج الثانوي  
المباشر للشركات الأجنبية

إتاحة المجال للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر  
في السوق المالية السعودية، ليتم بعد ذلك التدرج  
بتخفيف متطلبات التأهيل لهؤلاء المستثمرين





# سوق أدوات الدين





# إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ 102,735,259,000 ريال سعودي

34,518,880,000 ريال

إدراج أدوات دين حكومية من فئة جديدة بقيمة إجمالية تبلغ

68,216,379,000 ريال

وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ

## اعتماد تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً

والتي تهدف إلى:

تنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة  
في السوق بما يخدم توسيع قاعدة  
المستثمرين

تقليص الفارق بين الطروحات  
الخاصة والعامّة المدرجة

تطوير سوق أدوات الدين وتوفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق  
وتمكينهم من الاستفادة من سيولة السوق والتداول المنظم فيه

وتضمنت العناصر الرئيسية للتعديلات:

تنظيم إصدار أدوات الدين  
القابلة للتبديل والشروط  
المتعلقة بالأسهل التي يتم  
التبديل إليها

تطوير الأحكام المنظمة لأدوات  
الدين القابلة للتحويل، بما في  
ذلك الأحكام المتعلقة بطرح أدوات  
دين قابلة للتحويل طرماً خاصاً من  
الشركات المدرجة في السوق

بيان شروط ومتطلبات تقديم  
طلب لتسجيل أدوات الدين  
المطروحة طرماً خاصاً لغرض  
الإدراج المباشر في السوق





# توقيع مذكرة تفاهم لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

ستساهم في:

تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، سعياً لإطلاق أول منتج ادخاري مدعوم من الحكومة

تمكين التخطيط المالي في المملكة من خلال تعزيز مفهوم الادّخار عبر تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

تعزيز التعاون القائم بين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين والقطاع الخاص

## انضمام خمس مؤسسات مالية وبنوك دولية إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية

حيث انضمت الشركات التالية: بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)، إلى المؤسسات المالية المحلية التي سبق انضمامها لبرنامج المتعاملين الأوليين، وهي: البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء، ومصرف الراجحي

تعميق سوق أدوات الدين؛ تحقيقاً لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي والمركز الوطني لإدارة الدين





# تطوير مسودة إطار التمويل الأخضر ودراسة البيانات المتعلقة بالاستدامة

والتي ستساهم في:

حصر وجمع البيانات المتعلقة بالاستدامة؛ استعداداً لتوفيرها ونشرها عبر القنوات الرسمية

دعم توجهات المملكة نحو الاستدامة، وصافي انبعاثات صفري

توعية المستثمرين والمشاركين بالسوق لفهم العمل القائم وجهود المملكة نحو الاستدامة

## وكالة ستاندرد أند بورز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A- / A-2" مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

انعكاساً لتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ومالياتها العامة على المدى المتوسط، والمرتبطة بتعافيها من تبعات جائحة (كوفيد - 19)، إضافة إلى تطورات قطاع النفط، واستمرار برامج الإصلاح الحكومية، حدثت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز نظرتها المستقبلية للمملكة العربية السعودية من مستقرة إلى إيجابية، مع تأكيدها لتقييمها الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية عند A- / A-2 .





# وكالة فيتش تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A" مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

نتيجةً لالتزام المملكة بتعزيز حوكمة المالية العامة، واستمرارها ببرامج الإصلاح الحكومية، وتطبيقها لخطط تنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع إيراداتها النفطية نتيجةً لتحسن أسعار النفط، أكدت وكالة التصنيف الائتماني فيتش تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند «A» مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

# وكالة موديز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة

نتيجةً لاستمرار المملكة في تطوير السياسة المالية، والقدرة على الاستجابة والتأقلم مع تذبذب أسعار النفط، والتزاماً بضبط أوضاع المالية العامة، والاستدامة المالية على المدى الطويل، بالإضافة لمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط، والاستمرار في تحسين سياسة الإنفاق، ورفع كفاءته على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، وكالة التصنيف الائتماني موديز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند «A1» مع نظرة مستقبلية مستقرة.





# ترتيب ثالث عملية إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة بقيمة تجاوزت 25 مليار ريال

تعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثالثة من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي ستتبعها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية، حيث شملت جزءاً من سندات وصكوك المصدر القائمة المستحقة في الأعوام 2023م، و2024م، و2026م. ووحدت الإصدارات المحلية للحكومة لتكون ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

## استكمال أول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار بقيمة 1.268 مليار دولار، وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار بقيمة 5 مليارات دولار

تعتبر عملية إعادة الشراء الجزئي للسندات المقومة بالدولار جزءاً من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعّالة لمحفظه الدين السيادي، والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظه الدين.

## تتويج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي لعام 2022م

الذي بدوره يعكس قدرة المملكة العربية السعودية على تلبية توقعات المستثمرين والوصول إلى كافة أسواق الدين لتأمين احتياجاتها التمويلية على المدى القصير والمتوسط والطويل بتكلفة عادلة.

ويتجسد الجهود التي تبذلها حكومة المملكة في تطوير سوق الدين المحلي، والثقة الكبيرة بقوة الاقتصاد السعودي.





# تتويج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزتي “أفضل صفقة دين في عام 2021م” و“أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م”

التمكين من الدخول إلى سوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سوق بعد سوق الدولار الأمريكي) بترتيب إصدار سندات سيادية بقيمة 1.5 مليار يورو (مليار ونصف المليار يورو) بأكبر شريحة عائد سلبي على الإطلاق خارج دول الاتحاد الأوروبي.

التقدير العالمي لسعي المركز الدائم لتوسيع قاعدة المستثمرين، واستهداف ومتابعة أبرز الأسواق العالمية، والبحث عن الفرص المثلى لدخولها، وترتيب إصدار أدوات الدين السيادية؛ لتأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.





# المنشآت الصغيرة والمتوسطة







# إنطلاقاً من دور البنك المركزي في تعزيز مساهمته في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تم التمديد لبرنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي

تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهتها

تعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي

## ارتفاع عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة بالسوق المالية لتشكل 55% من إجمالي الإدراجات

تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد وتسهيل التمويل في السوق المالية من خلال تعميق السوق وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال





# نمو الاستثمار الجريء بالمملكة خلال عام 2022 بمعدل 72%

حسب تقرير الاستثمار الجريء في المملكة لعام 2022 الصادر عن منصة ماجنيت:

حققت المملكة أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء في عام 2022 بلغت 72% مقارنة بالدول الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نمو في الاستثمار الجريء بالسعودية بنسبة 72% خلال عام 2022 مقارنة مع 2021؛ بإجمالي قياسي قارب المليار دولار، حيث بلغ 987 مليون دولار (3 مليار و701 مليون ريال)

سجلت المملكة ضعف عدد صفقات التخرج للشركات الناشئة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، بإجمالي بلغ 10 صفقات تخرج

نمو في عدد المستثمرين المشاركين في جولات استثمارية لصالح شركات ناشئة سعودية بنسبة 30% في عام 2022 بالمقارنة مع 2021؛ محققاً رقمًا قياسيًّا جديدًا بإجمالي 104 مستثمرًا

حافظت المملكة على مكانتها ك ثاني أكبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال عام 2022، مستحوذة على 31% من إجمالي المبالغ المُستثمرة في المنطقة، مقارنة بـ 21% في عام 2021





# الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في أول صندوق للدين الجريء

والذي بدوره يساهم في:

توفير حلول تمويلية تساهم في تفادي تقليص ملكية المؤسسين والمستثمرين الحاليين

سد الفجوات التمويلية في منظومة الاستثمار الجريء

تقديم أدوات الدين الجريء للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو في مجالات التقنية والتقنية المالية والرعاية الصحية والعلوم الحياتية

## السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في مجال البرمجيات والبنية التحتية السحابية

ويعكس التطور السريع لمشهد الاستثمار الجريء بالمملكة في ظل العديد من المبادرات الحكومية التي جرى إطلاقها لتحقيق رؤية المملكة 2030

لتحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة، خصوصاً في مراحلها المبكرة، حيث أن المملكة تشهد نمواً غير مسبوق في حجم ونوعية صفقات الشركات الناشئة، نتيجة ظهور العديد من رواد الأعمال المبتكرين، وصناديق الاستثمار الجريء، ومجموعات المستثمرين الملائكيين، إلى جانب توافر بيئة تنظيمية وتشريعية متطورة





# الترخيص لثالث شركة في نشاط التمويل الإستهلاكي المصغر، بعد نجاح فترة تجربتها في البيئة التجريبية التشريعية

والذي بدوره يساهم في:

تمكين قطاع التمويل بالسماح  
بدخول أنشطة تمويلية جديدة  
لتعزيز ودعم القطاع، وجذب  
شريحة جديدة من المستثمرين  
والشركات من أصحاب رؤوس  
الأموال المتوسطة

رفع كفاءة عمل هذه الشركات من  
خلال الالتزام بما يصدره البنك  
المركزي السعودي من متطلبات  
رقابية وإشرافية تتعلق بحوكمة  
الشركات وإدارة المخاطر والالتزام  
وحماية العملاء، وبما يتوافق مع دور  
البنك المركزي في تعزيز الاستقرار  
المالي، ودعم النمو والتطور  
الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو  
تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

## عقد شراكة بين برنامج ضمان التمويل (كفالة) وكل من صندوق التنمية الثقافي والهيئة العامة للترفيه

وتوفير الدعم اللازم والتمويل  
المطلوب للمنشآت الترفيهية

لتوفير الدعم اللازم والتمويل  
المطلوب للمنشآت الثقافية



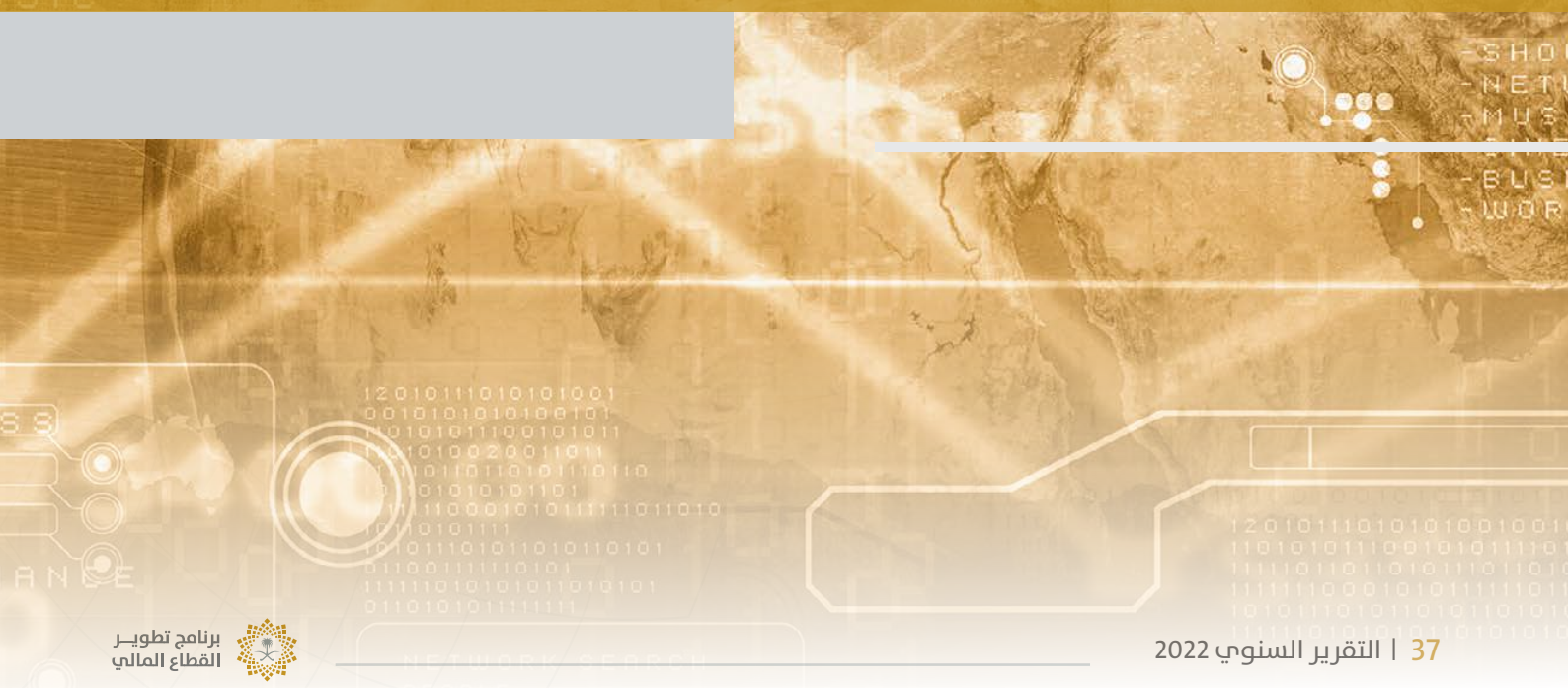


111111

- SHOW BUSINESS
  - NETWORK
  - MUSIC
  - CINEMA
  - BUSINESS/FINANCE
  - WORLD NEWS
- PEOPLE
  - FORUMS
  - MAIL
  - SHOP
  - SALE



# التنظيمات في القطاع المالي





# إصدار قواعد التأمين الشامل على المركبات

بهدف تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمن له، اعتمد البنك المركزي قواعد التأمين الشامل على المركبات وأبرز ما ذكر هو:

تحديد تكاليف الإصلاح من قبل الجهات المختصة نظاماً في حالات الهلاك الجزئي

تحديد القيمة التأمينية باتفاق طرفي العقد، وآلية تطبيق مبلغ التحمل

توحيد الحد الأدنى من تغطيات التأمين الشامل على المركبة غير الإلزامي، وبيان أحكام التغطيات الإلزامية والاختيارية التي توفرها وثيقة التأمين الشامل

تحديد الهلاك الكلي الفني وفقاً لتقرير الجهة المختصة نظاماً، إضافة إلى إعطاء مساحة لاتفاق المؤمن له والشركة في تقدير نسبة اعتبار المركبة هالكة كلياً اقتصادياً، وتعويضه بمبلغ مالي بناءً على القيمة التأمينية

## تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين والتي بدورها تساهم في:

إضافة تعريف للحسابات التجميعية بما يضمن الفصل التام بين أموال المشاركين في عملية التمويل وأموال منشأة التمويل الجماعي بالدين

إعادة تعريف المستفيد؛ ليشمل جميع المنشآت التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، والتي تسعى إلى الحصول على التمويل عبر منصة التمويل الجماعي بالدين

تحديد سقف التمويلات عبر منصة التمويل الجماعي بالدين لشركات التمويل الجماعي بالدين، بناءً على معيار رأس المال من خلال تعديل المادة الثامنة والعشرين

## تعديل بعض مواد اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل بالمملكة والتي بدورها تساهم في:

وعليه، تم تعديل المادة السادسة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل

السماح لشركات التمويل العقاري بممارسة الأنشطة التمويلية دون النص على حظر الجمع بين نشاط التمويل العقاري وأي نشاط تمويلي آخر





## اندماج قطاع التأمين

تطوير ودعم قطاع التأمين لكونه أحد أهم القطاعات الحيوية التي أولتها رؤية المملكة 2030 اهتمامًا خاصًا من خلال برنامج تطوير القطاع المالي. حيث أن آخر اندماجين في قطاع التأمين في عام 2022:

بين شركتي "ولاء للتأمين التعاوني" و "ساب للتكافل"

وبين شركتي "الدرع العربي للتأمين التعاوني" وشركة "الأهلي للتكافل"

## توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة للتعاون في مجال الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

يهدف إلى وضع إطار عام لأنشطة التعاون في مجال الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في كلا البلدين، خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات والأسواق المالية

## إصدار الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

تهدف إلى توحيد الحد الأدنى الواجب توفره في وثيقة التأمين، وتعزيز مفهوم الاستدامة، والحد من المخاطر المحتملة في السوق المالية، إلى جانب حماية حقوق كامل أطراف العلاقة التأمينية





# اللوائح والقواعد التنظيمية لهيئة السوق المالية

استمراراً للجهود المبذولة في تحسين اللوائح وتطوير البيئة التنظيمية وتعزيز الاستقرار في السوق المالية، تم اعتماد عدد من اللوائح والقواعد التنظيمية المطوّرة والمعدلة وتضمنت على الآتي:

## أولاً: اللوائح والقواعد التنظيمية المطورة:

1. التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، والتي تهدف إلى تمكين الصناديق الاستثمارية ولأول مرة من مواصلة نشاط التمويل المباشر للمنشآت و توفير آليات التمويل البديلة.
2. لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية، والتي تهدف إلى تنظيم تحديد المكافآت المالية للمُبلغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.
3. الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، والذي يهدف إلى تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمكن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية.
4. تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، والتي تهدف إلى وضع قواعد ومعايير الحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم كلياً أو جزئياً منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
5. لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، والتي تهدف إلى تنظيم الترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية.

## ثانياً: اللوائح والقواعد التنظيمية المعدلة:

1. قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وتهدف التعديلات إلى تنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال.
2. تعديل لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتهدف التعديلات إلى تعزيز سرعة وكفاءة نظر الدعاوى والفصل فيها.
3. المتطلبات التنظيمية على مؤسسات السوق المالية المرخص لها في نشاط تقديم المشورة أو مقدمي طلبات الترخيص في نشاط تقديم المشورة، وتهدف التعديلات إلى تطوير أعمال نشاط تقديم المشورة في أعمال الأوراق المالية في المملكة على النحو الذي يخدم القطاع والمتعاملين فيه.
4. قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، وتهدف التعديلات إلى تطوير المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.
5. تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، وتهدف التعديلات إلى تطوير الأحكام المنظمة للفئات المشاركة في بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم للجهات المشاركة والأدوار المطلوبة من المستشار المالي أثناء عملية بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.







## تطوير لائحة صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق

تنظيم نشاطات صناعة السوق للأوراق المالية المدرجة، وتحديد آلية ممارسة نشاطات صناعة السوق على الأوراق المالية

خلق إمكانات تسهل من عمليات التداول، بما في ذلك زيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية

## اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية

تطوير إجراءات فعّالة للإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية

تنظيم الترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفاعلية

تحسين كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعمًا لنموها وازدهارها

تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية





# التتقيف المالي

38,394

45,863

24,578

30,925

28,761

36,489

Jan

Feb

March

April

May

June

July





# التحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية دون ترخيص في سوق العملات الأجنبية (الفوركس)

حذرت اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية «الفوركس» غير المرخص، من طرق وأساليب جديدة تمتنعها شركات وأشخاص غير مرخصين للترويج عن أعمالهم غير المشروعة. وتمثلت هذه الأساليب، وفقا لما رصدته اللجنة خلال الفترة الماضية، في استخدام شعارات جهات حكومية، وكذلك شعارات بعض الجهات الخاصة، ونشر تصريحات غير صحيحة لمسؤولين حكوميين وشخصيات عامة على شكل إعلانات تستهدف تضليل المواطنين والمقيمين وإيهامهم بمشروعية التعاملات المالية لهذه الجهات المشبوهة.

وأوضحت اللجنة أن الجهات المشبوهة تنتهج طرقا وأساليب عديدة ومتنوعة ومبتكرة للإيقاع بضحاياها من المواطنين والمقيمين. ومن أبرز تلك الأساليب، أن الجهات المخالفة تختلق تقارير وعناوين صحفية مضللة تتضمن صورا لمسؤولين حكوميين والدعوة للتسجيل في بعض الخدمات الحكومية وتستخدم شعارات صحف رسمية ومواقع إلكترونية تجارية، وتكرر إعلاناتها من خلال هذه التقارير المزيفة، حتى تبدو للعامّة وكأنها موثوقة، وهي في الحقيقة إعلانات ترويجية تستخدم شعارات تلك الصحف والمواقع بطريقة غير نظامية للترويج عن أنشطتهم المشبوهة، ويظهر للعموم عند الضغط على التقرير - الذي يكون على شكل إعلان - صفحة جديدة يتم طلب معلومات التواصل مع الشخص الراغب في استثمار أمواله، مع الوعد بتحقيق مكاسب مالية سريعة، لتبدأ بعدها عملية النصب والاحتيال على المواطن أو المقيم.

## إطلاق برنامج لتقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين

والذي يساهم في:

منح المتدربين شهادة دبلوم في معاينة وتقدير الخسائر (CILA Diploma)، معتمدة من المعهد الملكي البريطاني لمعايني الخسائر (Chartered Institute of Loss Adjusters - CILA)

رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في قطاع التأمين، من خلال التركيز على المبادئ الأساسية للتأمين والتسوية، ومبادئ الممارسة المهنية في هذا المجال



# تنامي أعداد المستفيدين من الأكاديمية المالية

وصل عدد المتدربين من القطاع المالي نحو  
13,347 متدرِّبًا

بلغ عدد المختبرين على الشهادات المهنية في القطاع  
المالي 45,113 مختبرًا

أصبح إجمالي المستفيدين من التدريب منذ إنشاء الأكاديمية المالية أكثر من 39 ألف متدرب

## إطلاق 15 شهادة مهنية جديدة في القطاعات المالية الفرعية الأربعة (البنوك، والتمويل، والتأمين، والأوراق المالية)

والتي تنوعت ما بين شهادات إلزامية وغير إلزامية، بهدف تلبية تطلعات الجهات التشريعية والمؤسسات المالية في القطاع، ليصبح إجمالي عدد الشهادات المقدمة والمستضافة في الأكاديمية إلى 41 شهادة مهنية.



# الأكاديمية المالية تنظم 30 فعالية ولقاء وندوة بمشاركة 450 ألف مشارك ومشاركة

بهدف توعية العاملين في القطاع المالي بأبرز مستجدات القطاع.



## انعقاد ملتقى الأكاديمية المالية 2022 بحضور 490 مشاركاً ومشاركة

بهدف استشراف آفاق تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، من خلال استضافة صناع القرار في القطاع المالي وأبرز المتحدثين المحليين والدوليين.





## عقد لقاءي

# ”الابتكار ومستقبل الاستثمار في القطاع المالي“، و”قطاع التأمين الصحي وأبرز تحدياته“ ضمن فعاليات الحوار المالي

لنشر الثقافة والتوعية حول القطاع المالي عامة، وقطاع التأمين الصحي بشكل خاص.



## انعقاد منتدى النمو الاقتصادي بعنوان ”الآثار الاقتصادية الوطنية للأمن السيبراني على المملكة العربية السعودية“

لتسليط الضوء على اقتصاد الأمن السيبراني وكيفية إدارته والآثار الاقتصادية الوطنية الناتجة عنه.



# إطلاق برنامج قادة المستقبل المالي

لاستعراض التطورات المتسارعة والحلول البديلة للقطاع المالي حتى العام 2030، بالإضافة إلى أبرز الاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالرقمنة، والتقنيات المالية، وكيف تؤثر تلك الاتجاهات على القطاع المالي في المملكة.



## تصميم برنامج تأهيلي لخريجي الجامعات في التخصصات المالية والمحاسبية

لتطوير المهارات الشخصية والإدارية اللازمة لالتحاق خريجي الجامعات بالعمل في القطاع المالي.

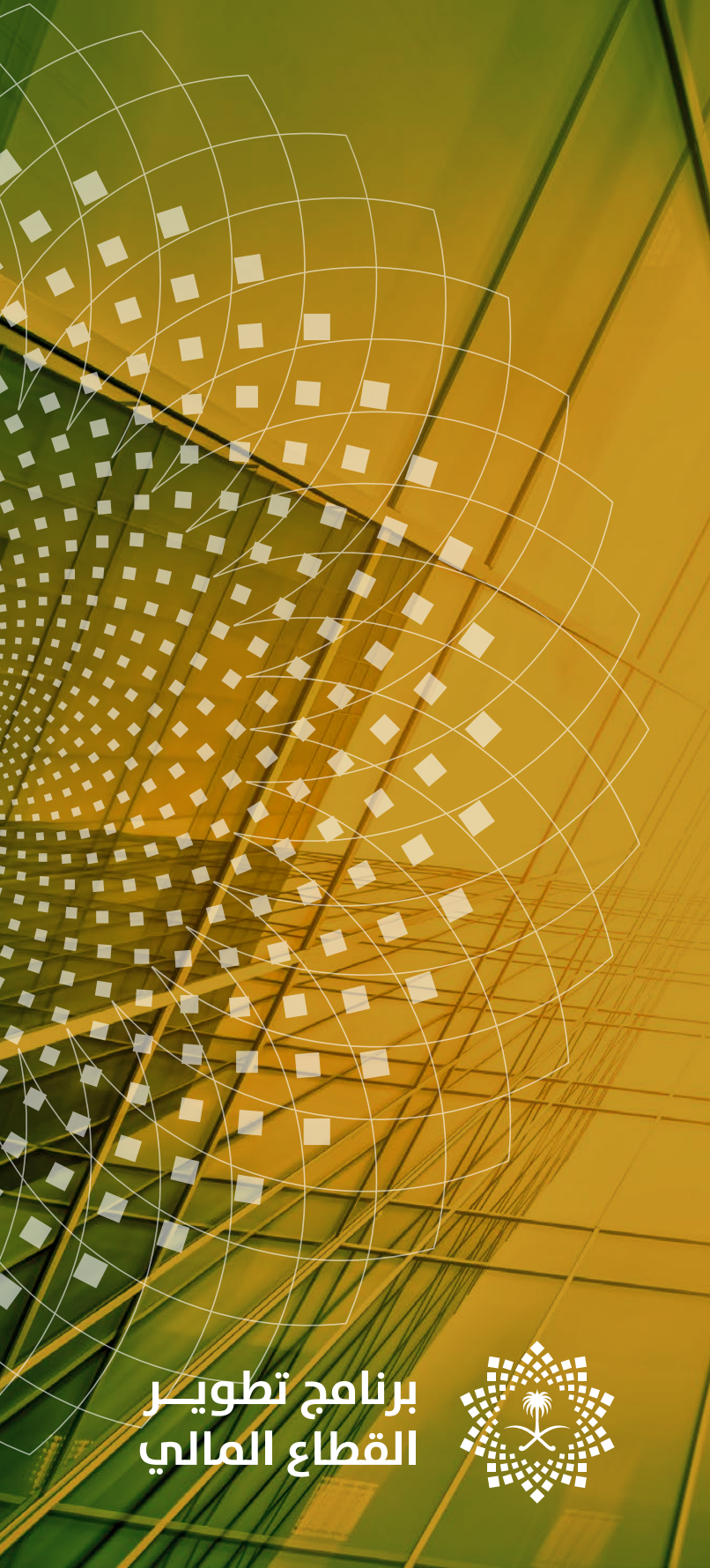


## الأكاديمية المالية توقع 9 مذكرات تفاهم مع عدة جهات

للمساهمة في تطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، من خلال تحسين تجربة المستفيد، وتطوير الخدمات والمنتجات، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتعزيز مستويات رضا أصحاب المصلحة وتلبية تطلعاتهم.







## برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

### المصادر

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، الأكاديمية المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني

[fsdp@ceda.cm.gov.sa](mailto:fsdp@ceda.cm.gov.sa)

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:

[/vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp](http://vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp)

### تنويه

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج بأي حال من الأحوال تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناء على المحتوى الوارد في هذا التقرير.



برنامج تطوير  
القطاع المالي



رؤية VISION  
2030  
المملكة العربية السعودية  
KINGDOM OF SAUDI ARABIA